

مفاهيم القرآن

(221) الأول -: ما هو معنى ولاية الفقيه وما هي حقيقتها ؟ الثاني - : كيف يمارس الفقيه ولايته هذه، إلى جانب المؤسسات الدستورية والتشكيلات الحكومية العليا التي مرّ ذكرها، وبشكل يتمشّي مع بقيّة المعايير الإسلامية في نظام الحكم الإسلاميّ الذي يعطي للأُمّة الحرية في إدارة نفسها ضمن الضوابط الإلهيّة الشرعيّة. وإليك فيما يلي الإجابة على هذين السؤالين. ولاية الفقيه ليست استصغاراّ للأُمّة ولا استبداداّ لقد كثر النقاش أخيراّ حول ولاية الفقيه، فمن متوهّم أنّ نتيجة القول بولاية الفقيه هي اعتبار الأُمّة قاصرةً وعاجزةً عن إدارة أمرها، فلا بدّ لها من وليّ يتولّى أُمورها. ومن متصورّ بأنّ نتيجتها هي استبداد الفرد بالإدارة والحكم، ورفض الرأي العامّ، وهو أمر يتنافى مع ما قرّناه - حسب المعايير الإسلاميّة - من اختيار الأُمّة الإسلاميّة في تشكيل الحكومة، نوّاباّ ووزراء ورؤساء، وذلك في نطاق الضوابط الإلهيّة الشرعيّة. ولكنّ هذه التوهّمات ناشئة عن عدم وضوح (ولاية الفقيه) وضوحاّ لا يبغي شبهةً، ولا يترك غموضاّ؛ فليس إقرار ولاية الفقيه بمعنى جعل الأُمّة الإسلاميّة الرشيدة بمنزلة القصّر، كما ليس نتيجتها استبداد الفقيه بالإدارة والسلطة والعمل أو الترك كيفما شاء دون مشورة أو رعاية للمصالح والمعايير الإسلاميّة. إنّ للمجتهد الفقيه العارف بأحكام الإسلام القادر على استنباط قوانينه ثلاثة مناصب وهي التي يعبّر عنها جميعاّ بولاية الفقيه وهي: الأول: منصب الإفتاء؛ فإنّ الأحكام الشرعيّة بأبوابها الأربعة، من عبادات ومعاملات وإيقاعات، وسياسات؛ لمّا كانت أمراّ نظرياّ يحتاج إلى التعلّم والتعليم ولا يمكن لكلّ أحد من الناس معرفتها عن مصادرها العلميّة المتقنة - فإنّ ذلك يعوق الإنسان عن مهامّ أُموره الدينيّة والمعيشيّة - عمد الإسلام إلى إرجاع (نظام الإفتاء) إلى